



إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: حصيلة العمل بمنصة رخص ودورها في تعزيز الشفافية

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير؛

في إطار التحول الرقمي للجماعات الترابية، تم اعتماد منصة رقمية موحدة وطنيا تحت مسمى "رخص" تهدف الى أرساء تدبير لامادي سلس، وشفاف لطلبات التراخيص في مجالات التعمير والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي. وتنظم هذه المنصة عملية المعالجة الرقمية بالكامل، وذلك من تقديم طلب الترخيص من قبل مقدم الطلب حتى توقيعه إلكترونيا من قبل رئيس الجماعة المعنية، مروراً بأعضاء اللجنة الذين يطلعون على الملفات ويبدون آراءهم إلكترونياً. كما توفر هذه المنصة امكانيات التتبع واستخراج مؤشرات النجاعة. غير أن العمل بهذه المنصة يواجه العديد من الصعوبات من قبيل صعوبة توفير بعض الوثائق المطلوبة لبعض الأنشطة الممارسة منذ عقود، وتأخر بعض المسؤولين عن توقيع الرخص عبر المنصة وعن تسليم الرخص الورقية لأصحابها. لذا نسألكم عن: المؤشرات الدورية لتقييم مدة الحصول على التراخيص حسب الجماعات، وخاصة تراخيص الأنشطة الاقتصادية؛ الإجراءات التي تنوون القيام بها لفرض الالتزام بالآجال المعقولة في تمكين المعنيين من تراخيصهم إلكترونيا وورقيا؛ النشر الدوري لتقارير تتبع الملفات وتنقيط الجماعات لضمان التنافس والتقليص المستمر لآجال الترخيص.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

الدحمانى المصطفى - بن فقيه محمد

